وكالة الطاقة الدولية تتوقع تسجيل أرقام قياسية في 2023

«الوطني»: النفط يواصل مكاسبه بفضل تزايد الطلب الموسمي وتمديد خفض الإنتاج

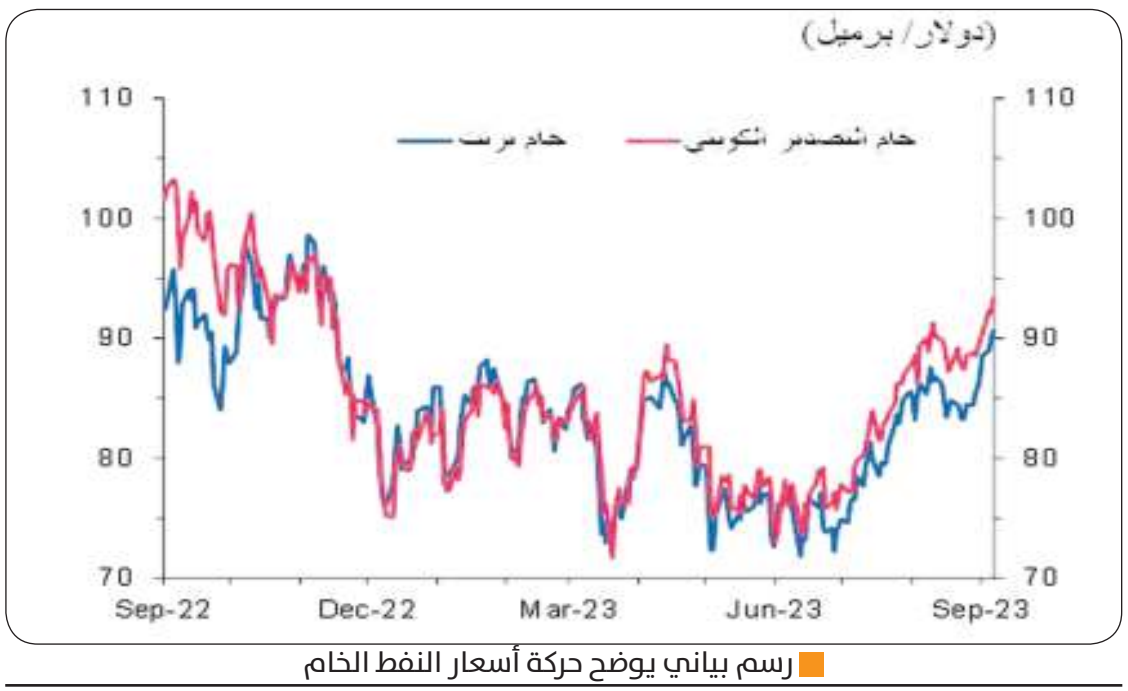

رسم بياني يوضح حركة أسعار النفط الخام

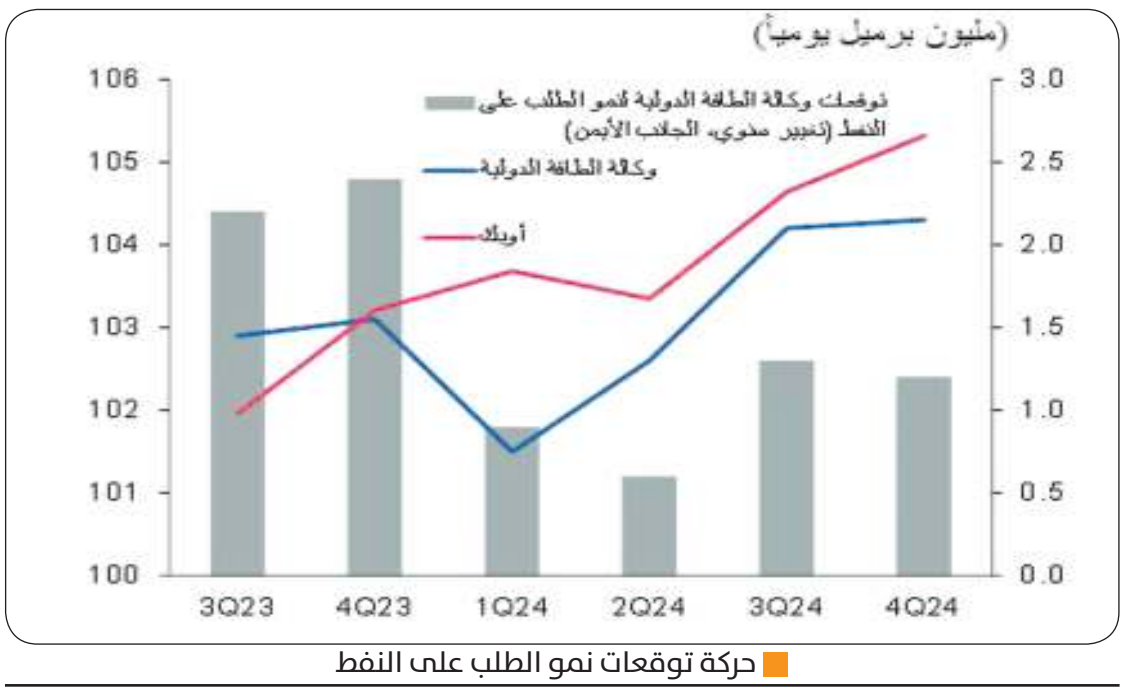

حركة توقعات نمو الطلب على النفط

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن أسعار النفط ارتفعت للشهر الثالث على التوالي في أغسطس، وذلك نظراً لاستمرار المعنويات الإيجابية وسط مؤشرات واضحة على ضيق العرض فيما يعزى في المقام الأول لقيام منظمة الأوبك وحلفائها بخفض الإمدادات، والتي كان أبرزها التخفيضات الحادة التي أعلنت عنها السعودية من جانب أحادي، إضافة إلى تزايد الطلب على النفط خلال فصل الصيف بوتيرة أفضل من المتوقع. وأنهى مزيج خام برنت تداولات شهر أغسطس على ارتفاع، إذ وصل إلى 86.9 دولار للبرميل (+1.5% على أساس شهري، +1.1% منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه)، في حين ارتفع سعر خام التصدير الكويتي بنهاية تداولات الشهر وصولاً إلى مستوى 89.8 دولار للبرميل (+2.3% على أساس شهري، +9.4% منذ بداية العام).

كما تحسنت المعنويات خلال أشهر الصيف مع تجاوز صافي الفروق بين عقود الشراء والبيع على المكشوف لخام برنت (الفرق بين المضاربات على زيادة الأسعار مقابل هبوطها) أكثر من 200 ألف عقد بصورة دورية خلال شهر أغسطس وارتفاعه لأعلى مستوياته المسجلة منذ أربعة أشهر وصولاً إلى 230.8 ألف عقد منتصف الشهر الجاري.

واستقرت الأسعار منذ ذلك الحين خلال شهر سبتمبر متخطية مستوى 90 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ عشرة أشهر بعد أن فاجأت السعودية وروسيا الأسواق بإعلانهما تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية بمقدار مليون برميل يومياً و300 ألف برميل يومياً، على التوالي، حتى نهاية العام الجاري، مما أدى لانخفاض المعروض في السوق بشكل أكبر.

وبالرغم من الأداء الضعيف للاقتصاد الكلي، بقي الطلب العالمي على النفط قوياً نسبياً هذا العام. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن يتراوح معدل نمو الطلب في المتوسط ما بين 2.2 و2.4 مليون برميل يوميا في 2023 بعد أن تجاوز الطلب مستويات قياسية بلغت 103 ملايين برميل يوميا خلال أشهر الصيف بفضل مرونة الطلب الصيني ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما في عام 2024، تتوقع الوكالة نمو الطلب على النفط بوتيرة أبطأ كثيراً تصل إلى مليون برميل يومياً في ظل ظروف الاقتصاد الكلي الأكثر تشدداً على مستوى العالم، ومعايير كفاءة أكثر صرامة، وتزايد الإقبال على السيارات الكهربائية.

وعلى جانب العرض، كشفت المصادر الثانوية لبيانات إنتاج الأوبك عن انخفاض إنتاج المجموعة بمقدار 886 ألف برميل يومياً إلى 22.6 مليون برميل يومياً في يوليو، نتيجة لقرارات الخفض الطوعي لإنتاج السعودية بنحو مليون برميل يومياً، ليصل بذلك إنتاج المجموعة بالقرب من أدنى مستوياته المسجلة في عامين. وقابل قرار الخفض السعودي زيادة في الإنتاج من قبل أنجولا والعراق بنحو 40 ألف برميل يومياً على أساس شهري. وما يزال إنتاج الأعضاء المعفيين من خفض حصص الإنتاج، وتحديداً إيران وفنزويلا، يواصل ارتفاعه بالرغم من العقوبات الأمريكية. إذ ارتفع إنتاج إيران بنحو 250 ألف برميل هذا العام إلى 2.82 مليون برميل يوميا، فيما يعد الأعلى منذ ديسمبر 2018. ويبدو أن رغبة الولايات المتحدة لمتابعة هذا الانتهاك ضئيلة للغاية نظراً لانشغالها بتنسيق جبهة العقوبات الأكثر أهمية وتحديد سقف الأسعار لمجموعة السبع ضد روسيا. ويبدو أن هناك بعض المفاوضات السرية لإعادة إيران وفنزويلا للأسواق مرة أخرى، ومن المرجح أن تضع الولايات المتحدة تصوراً لثمن إعادة قبول هذين الشريكين بشكل كامل في سوق النفط العالمي مما قد يساهم في تحسن الإمدادات وبالتالي انخفاض أسعار البنزين بالنسبة للمستهلكين.

وانخفض إنتاج الأوبك وحلفائها (الذين ينطبق عليهم قرارات خفض حصص الإنتاج فقط)، والذي يشمل إنتاج روسيا البالغ 9.42 مليون برميل يوميا، بمقدار 936 برميلا يوميا في يوليو إلى 35.6 مليون برميل يوميا.

وتجدر الإشارة إلى أن تعهدات روسيا بخفض الإمدادات بمقدار 500 ألف برميل يوميا في أغسطس و300 ألف برميل يوميا في سبتمبر – والتي تم تمديدها الأسبوع الماضي حتى نهاية 2023 – تشير على وجه التحديد لصادراتها وليس الإنتاج. وهذا لا يعني أن الإنتاج سينخفض تلقائيا، ومن الممكن أن يبقى الإنتاج ثابتاً أو قد يشهد زيادة، طالما تم توجيه كميات النفط المصدرة سابقاً نحو صهاريج التخزين أو استخدامها لزيادة صادرات المنتجات المكررة، التي لا تخضع لحصص خفض الانتاج الخاصة بالأوبك.

وفي الكويت، استقر إنتاج النفط الخام في يوليو عند 2.55 مليون برميل يومياً، وذلك للشهر الثالث على التوالي، وفقا لمصادر رسمية. ومن المتوقع أن تحافظ الكويت على هذا المستوى حتى نهاية عام 2023، وبعد ذلك من المقرر أن ترفع الإنتاج إلى 2.68 مليون برميل يوميا، مما يعكس التخفيضات الطوعية السارية منذ مايو وفقا لسياسة الأوبك.

وفي ذات الوقت، ارتفع إنتاج الكويت وصادراتها من المنتجات المكررة لمستوى قياسي في يونيو، في ظل استمرار زيادة إنتاج مصفاة الزور، إذ بلغت صادرات المنتجات المكررة 1.1 مليون برميل يوميا، بنمو بلغت نسبته 38% على أساس سنوي، وفقاً لمبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي). وارتفعت كميات الديزل/ زيت الغاز وفقاً للمواصفات الأوروبية وزيت الوقود منخفض الكبريت في ظل تطلع الكويت لتزويد أوروبا والشرق الأقصى بهذه المنتجات. وفي إطار مساعيها لدعم الطلب المتزايد على الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير في الوقت الذي تلتزم فيه بحصص خفض الانتاج بسبب سياسة الأوبك وحلفائها، اضطرت شركة نفط الكويت لإعادة توجيه النفط الخام الذي كان مخصصاً لأسواق التصدير للمصافي المحلية (انخفضت صادرات النفط الخام بنسبة 11% منذ بداية العام حتى يونيو). إلا أن هذا التحول يعتبر منطقياً من الناحية التجارية نظراً للفارق السعري بين أسعار المنتجات المكررة وسعر النفط الخام.

وفي الولايات المتحدة، أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوعية ارتفاع إنتاج النفط الخام إلى 12.8 مليون برميل يومياً في أغسطس، بزيادة قدرها 700 ألف برميل يومياً منذ بداية العام حتى أغسطس (+5.8%)، أي أكثر من ضعف معدل العام الماضي، فيما يعزى لارتفاع إنتاجية الآبار الصخرية وتزايد أنشطة التنقيب والاستكشاف في ظل ارتفاع أسعار النفط. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع إنتاج النفط إلى 13.1 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال العام المقبل، بدعم من ارتفاع معدلات إعادة الاستثمار من قبل منتجي النفط. وفي ذات الوقت، أجلت وزارة الطاقة شراء 6 ملايين برميل من النفط الخام لإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي للبترول المخصص للتسليم في شهري أكتوبر ونوفمبر بسبب ارتفاع الأسعار. وانخفض الاحتياطي الاستراتيجي للنفط لأدنى مستوياته منذ 40 عاماً إلى 346.7 مليون برميل بعد سحب 250 مليون برميل على مدار العامين الماضيين. ونتوقع استمرار تشديد أساسيات سوق النفط في ظل تمديد سياسات خفض إمدادات السعودية (والأوبك وحلفائها)، مما يبقي أسعار النفط مرتفعة (حاجز مقاومة جديد عند 85 دولاراً للبرميل) خلال الشهر المقبل أو نحو ذلك. ومن المتوقع أن تبقى آفاق الطلب على النفط في المدى القريب داعمة، حتى في ظل تعرض بعض اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمخاطر الركود. وقد يساهم التحسن الذي شهدته مؤخراً المؤشرات الاقتصادية للصين، إلى جانب إمكانية تقديم المزيد من التحفيزات الحكومية، في تحقيق بعض النمو.

لتمكين الأعضاء من تحقيق النجاح في السوق العقارية

«ثينك بروب» و«NAR» يوقعان اتفاقية تعاون

أعلن معهد "ثينك بروب" للتدريب العقاري، الذي أطلقته الشركة المتطورة للخدمات العقارية، عن توقيع اتفاقية تعاون مع الرابطة الوطنية الأمريكية للوسطاء العقاريين "NAR"، والتي تعد أحد أبرز الجمعيات التجارية في الولايات الأمريكية للعاملين في القطاع العقاري، إذ يتطلع الطرفان من خلال هذا التعاون إلى اعتماد أعلى معايير الاحترافية بقطاع العقارات، بما يدعم رؤى وتطلعات معهد "ثينك بروب" المتمثلة بإنشاء سوق عقارية موثوقة وقائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

وتنص الاتفاقية على تعزيز أوجه التعاون بين الطرفان لإتاحة الفرصة أمام أعضائهم لتمكينهم من الانخراط في السوق العقارية، إلى جانب تعزيز الاستثمار وموثوقية القطاع في المنطقة، وذلك من خلال تبادل المعارف والخبرات للتمكن من تحديد أحدث توجهات الاستثمار والسياسات المعتمدة، إلى جانب التشريعات أو التطورات الاقتصادية وغيرها من الموضوعات التي قد تؤثر على القطاع العقاري وتنمية الإسكان الوطني في كل من البلدين. وسيعمل الطرفان على تنظيم المؤتمرات والندوات، فضلاً عن تنسيق البعثات لتعزيز التواصل بين أبرز الخبراء والمتخصصين بالمجال في دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لفتح أفاق جديدة من الفرص في السوق العقارية، وبما يسهم في تحقيق المنافع المشتركة للطرفين ورفع مستوى الوعي لدى الأفراد حول أبرز الدورات العقارية وحقوق الملكية الخاصة في المحافل الدولية، إلى جانب دعم جهود منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى توفير المأوى الملائم للجميع. وبهذا الصدد، قال معاذ مقبول مدير عام شركة المتطورة للخدمات العقارية: "يسرنا التعاون مع الرابطة الوطنية الأمريكية للوسطاء العقاريين "NAR"، بهدف المساهمة في بناء وتطوير قطاع عقاري يتميز بالاحترافية وموثوق في البلدين، إذ نسعى من خلال هذه الشراكة لإتاحة الفرصة أمام الآلاف من المتخصصين في القطاع العقاري لاكتساب المعرفة والخبرات اللازمة، إلى جانب تمكينهم من فهم السوق". وأضاف: "يحرص معهد "ثينك بروب" على التعاون مع أبرز الجهات لدفع الابتكار والتميز في القطاع العقاري، من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتوسيع شبكة شركائنا. ونتطلع للتعاون مع الرابطة الوطنية الأمريكية للوسطاء العقاريين "NAR" لتحقيق هدفنا المشترك والمتمثل في تعزيز نمو أعمال القطاع العقاري." ومن جانبه قال كيني بارسيل، رئيس الرابطة الوطنية الأمريكية للوسطاء العقاريين "NAR": "تتماشى هذه الاتفاقية مع إلتزامنا وأهدافنا المشتركة والمتمثلة بتوسيع آفاق الفرص الدولية وإتاحتها لجميع العاملين بالمجال، إلى جانب تعزيز نمو قطاع العقارات وتطوير أعماله باعتماد أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم. كما نثمن إلتزام معهد "ثينك بروب" بتعزيز الكفاءة المهنية لأعضائه، من خلال تزويدهم بالمعرفة والتدريب اللازم، والذي يعد عامل رئيسي يميز أعضائنا عن منافسيهم، ويؤكد لعملائنا أنه يمكنهم الوثوق والاعتماد على الوسطاء العقاريين."

جدير بالذكر أن معهد "ثينك بروب" للتدريب العقاري التابع للشركة المتطورة للخدمات العقارية، هو المعهد الأول من نوعه في المنطقة، إذ حصلت دوراته وشهاداته مؤخراً على الاعتماد من قبل الاتحاد الدولي للعقارات، المنظمة العقارية الدولية الرائدة عالمياً والمكرسة لجميع التخصصات والأنشطة العقارية، ومنظمة الاعتماد الدولية، والوكالة الدولية المتخصصة بضمان الجودة. ويحرص المعهد على إثراء الجانب المعرفي لدى العاملين في القطاع العقاري، كما يهدف إلى المساهمة في تعزيز قطاع العقارات وفق منهجية تستند إلى المعرفة من خلال توفير طرق تعلم متطورة ومرنة بما يدعم تطلعاته الرامية إلى تعزيز مكانته كمركز متميز للتدريب العقاري بالمنطقة. وتعد الرابطة الوطنية الأمريكية للوسطاء العقاريين "NAR"، أحد أبرز الجهات الرائدة عالمياً بالمجال العقاري، والتي تم تأسيسها بهدف الارتقاء بمعايير القطاع، إلى جانب الحفاظ على حقوق ملكية العقارات للمصلحة العامة، إذ تضم أكثر من 1.5 مليون عضو منخرطين في مختلف الأعمال العقارية السكنية والتجارية.

وكالة «كيل للاتصالات» تنضم إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

بهاء حمادة

أعلنت وكالة "كيل للاتصالات" ومقرها الخليج عن انضمامها إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، المنصة القيادية التطوعية التي تهدف إلى تطوير ممارسات الأعمال المسؤولة وتنفيذها والإفصاح عنها. وتعد "كيل للإتصالات" أول وكالة للعلاقات العامة من منطقة الخليج تشارك في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

يدعو الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الشركات لمواءمة عملياتها وإستراتيجياتها مع عشرة مبادئ عالمية في مجالات حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد، واتخاذ إجراءات لدعم أهداف الأمم المتحدة والقضايا المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

"كيل" هي وكالة العلاقات العامة الوحيدة التي تضع الاستدامة في صميم عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يتمتع فريق عملها بإيمان راسخ بأن العلاقات الهادفة تمثّل الوجه الجديد للعلاقات العامة. وقد تم تصميم الوكالة لخلق قيمة مشتركة للحكومات والشركات والمجتمعات على حد سواء.

وفي معرض تعليقه على أهمية هذه الخطوة، قال بهاء حمادة، المؤسس والمدير العام لوكالة "كيل للإتصالات": "تماشياً مع مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، نلتزم التزاما تاما بالمساهمة في ممارسات الأعمال المسؤولة. وتتوافق مشاركتنا في الميثاق مع رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات في مجال الاستدامة وتوجه الحكومة الاستراتيجي خلال عام الاستدامة الجاري وما بعده".

"تمنحنا هذه الخطوة فرصة فريدة لتعزيز دورنا في تمكين العلامات التجارية ليس فقط قُبيل انعقاد مؤتمر الأطراف (COP28) بل أيضاً ضمن الإطار الأوسع للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. ويتمثل هدفنا في تحفيز العمل الفعلي وإحداث التغيير الإيجابي محلياً وعالمياً".

يشغل بهاء أيضاً منصب عضو مجلس إدارة في جمعية العلاقات العامة والاتصالات (PRCA MENA) وعضو في مجتمع ممارسي الجهود البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي. كما يعمل كمرشد ضمن مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة تجارة وصناعة دبي، وذلك للمساعدة على الترويج للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتوجيه الشركات إلى اعتماد ممارسات أعمال مسؤولة ومستدامة.

واختتم بهاء قائلاً: "بصفتنا مشاركاً في المبادرة، نشجع الجميع على زيارة ملفنا الشخصي على موقع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والاطلاع على المزيد حول أحدث أعمالنا فيما يتعلق بالاستدامة."

ينصبّ تركيز "كيل للإتصالات" بالمقام الأول في خدمة الشركات والهيئات الحكومية والشخصيات التي تتجذر طبيعة عملها في الغرض الهادف. بينما تتفهّم الوكالة أنه ليس كل الأفراد أو المؤسسات لديها الدافع أو القدرة على المساهمة من حيث الاستدامة، فإنها تسعى لإضفاء مفاهيم المواطنة السليمة على طبيعة أعمال عملائها، وبالتالي تحرص الوكالة على توفير المشورة والنصائح للحكومات والشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والناشئة والأفراد حول كيفية دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتهم، مما يمكنّها من مساعدتهم على الترويج لجهودهم بشكل صادق ومسؤول.

وبالنظر إلى الحركة المتنامية بما يتعلق بالعناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى العالم، تسعى "كيل" إلى تمكين العلامات التجارية والأفراد من لعب دور نشط خلال "عقد العمل" والانخراط في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بغض النظر عن مدى صغر مساهماتهم.